

مواجهة التفاوتات العالمية والإقليمية لتحقيق الإنصاف والعدالة المناخية

السياق

عقد حلول للسياسات البديلة (APS) في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعهد الحوكمة والتنمية المحلية (GLD) في جامعة جوتنبرج مائدةً مستديرة حول السياسات في 7 سبتمبر لمناقشة العدالة المناخية والإنصاف. وكان من بين المشاركين الدكتور إيد يعقوب من مركز التميز لتغير المناخ وتقنيات البيئة بالجامعة العربية الأمريكية (فلسطين) ومحمد صالح من كلية الزراعة بجامعة الخرطوم (السودان) ونديم فرج الله، من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان) وخليفة الزبيدي من مركز الدراسات والبحوث البيئية في جامعة السلطان قابوس (عمان).

وفي ملاحظاته التمهيديّة، أشار الدكتور ثابت جاكوب (GLD)، "نحتاج إلى طرح أسئلة معيارية حول المسؤول عن تغير المناخ ومن هو الأكثر تأثرًا". تتأثر البلدان الأكثر فقرًا غير المنتجة للنفط بشكل غير متناسب بالدمار الناجم عن تغير المناخ ولكنها تمتلك أقل الموارد للتكيف مع آثاره. ودعا "صالح" المجتمع الدولي إلى تعويض هذه الدول عن الأضرار التي سببتها: "نعلم أن دول الشمال [العالمية] مسؤولة عن تغير المناخ، لكنها لا تتحمل مسؤوليته". وسلط المشاركون الضوء على ثلاثة عوامل مهمة ضرورية لمعالجة العدالة المناخية.

المخاوف المتمركزة حول الإنصاف

قامت بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرًا بدمج قضايا العدالة المناخية والإنصاف في السياسات البيئية. ففي عُمان، النقاش جديد جدًا؛ حيث تولى جراً من وسائل التواصل الاجتماعي وعلماء الجامعات زمام المبادرة في تسليط الضوء على هذه القضية. وتناول القضاء القضية في لبنان، بينما في فلسطين، وقّعت وزارة البيئة اتفاقية مع الأمم المتحدة لمعالجة هذه المخاوف؛ ومع ذلك، لا تزال الدولة مقيدة بالاحتلال الإسرائيلي المستمر. وأخيرًا، بينما تتم مناقشة العدالة المناخية في السودان، تواجه البلاد مشاكل في تنفيذ السياسات وتهميش السكان الأكثر فقرًا والمقيمين في أطراف المدن.

المساءلة واتخاذ القرار

تتطلب معالجة مسألة الإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التمثيل في الحوكمة العالمية، والإصلاحات القانونية والسياسية المحلية، وجهود التنفيذ المحلية. وأشار "خليفة": "نحن بحاجة لأخذ رأي المجتمع المحلي في الاعتبار"، في حين دعا "صالح" إلى مزيد من المساءلة والشفافية من جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات. ولفت "يعقوب" الانتباه إلى "الركائز الثلاث" للمجتمع المحلي التي تعمل على هذه القضية: المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والحكومات. ودعا "صالح" كذلك إلى إنشاء صندوق عالمي لدعم أبحاث تغير المناخ في البلدان النامية.

وعلى أرض الواقع، تربط منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية علاقات مباشرة بالجهات المانحة وهي مسؤولة عن التنفيذ، لكنها لا تمثل دائمًا جميع أفراد المجتمع. في لبنان، على سبيل المثال، أدى توزيع الجهات المانحة للموارد الشحيحة على اللاجئين السوريين إلى خلق توترات بين المزارعين المحليين والمهاجرين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر "فرج الله" أن السؤال الذي يحيط بالمنظمات غير الحكومية هو "هل هم ممثلون حقًا؟ هل هم بالفعل ينقلون الفوائد إلى أولئك الذين من المفترض أن يستفيدوا منها، أم أنهم يحتفظون بالفوائد لأنفسهم؟" وعبر المنطقة، غالبًا ما تهدد سيطرة النخبة على المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية المحلية تنفيذ السياسات.

وأشار "يعقوب" إلى تحدٍّ آخر: "نحن بحاجة إلى إقناع صانع (صانعي) القرار بأخذ السياسات المتعلقة بتغير المناخ والعدالة بجديّة. ليس لدينا أي أبحاث في منطقتنا". وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث لضمان وجود حملات العدالة المناخية المستندة إلى البيانات. وبالمثل، اقترح "خليفة"، "نحن بحاجة إلى زيادة الوعي. يحتاج الناس إلى معرفة كيفية التعامل مع هذه الأنواع من القضايا. إنهم بحاجة إلى معلومات حول كيفية التعامل مع تغير المناخ."

المسؤوليات الإقليمية والدولية

يمكن لجامعة الدول العربية أن تلعب دورًا مهمًا في معالجة هذه القضايا، لكن السياسات تعترض طريقها. وأوضح "فرج الله" كيف أن اختلال التوازن بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط يهدد التقدم. وتعتمد الدول غير المنتجة للنفط على دول منظمة أوبك للحصول على الطاقة والمساعدات ويفتقرون إلى القوة لقيادة جهود الإصلاح.

ومع ذلك، فإن الدول المنتجة للنفط تنتج للدول الصناعية، مما يشير إلى اختلال آخر في توازن الطاقة العالمي. ودعا "فرج الله" إلى "الاستعداد والقبول المتبادل بأننا سنعاني جميعًا."

كما دعا إلى حوار دولي يبدأ بالاعتذار. عندها فقط يمكن للعالم أن يبدأ في بناء مجتمع عادل ومنصف لتطوير "إطار عمل داعم متبادل" لمواجهة تحديات تغير المناخ.